٢ - تميزت الاضرابات خلال الاربعينات باتساع نطاقها وشمولها مقارنة بتلك التي شهدتها الثلاثينات او العشرينات.

٣ - تمثلت المطالب العمالية في الغالبية الساحقة من الاضرابات في: رفع معدلات الاجور، تحسين شروط العمل العامة (خاصة تخفيض ساعات العمل)، شروط التوظيف والصرف من العمل.

٤ - توزعت القطاعات الاكثر تأثرا بحركة الاضرابات على: البناء، فروع الصناعة مثل مواد البناء والمعادن والتبغ، وقطاع المؤسسات الحكومية، اي تلك القطاعات التي شهدت التمركز الاكبر من العمل المأجور. ويبدو بالتالي ان نصيب قطاع الزراعة من الاضرابات كان محدودا للغاية الامر الذي يشير، ضمنا، الى فعالية تطبيق مبدأ مصادرة الارض واحتلال العمل من قبل اليهود رغم تزايد اعداد اجراء الزراعة العرب في المستعمرات اليهودية حتى نهاية الثلاثينات.

هذا التحرك المطلبي العمالي كان يواجه على حد تعبير الباحث ، بآليه استغلال رأسمالي مركبة ومكثفة يمارسها الرأسمال . بغض النظر عن جنسيته على الشغيلة العرب ، والعمال منهم بخاصة . فالرأسمالية اليهودية كانت تفرض استغلالها للعمال العرب من خلال سياسة « العمل العبري » و« احتلال العمل » في حين مارس الرأسمال العربي استغلاله من خلال « سلاح حماية الاقتصاد العربي » واحاطت سلطات الانتداب البريطاني هذين النمطين من الاستغلال المكثف والمركب بالتشريعات القانونية المناسبة .

ولدى عرضه للمطالب العمالية المحركة للاضرابات، يميز الباحث بين المطالب الطبقية (الاقتصادية والاجتماعية) المتعلقة بزيادة الأجور وتحديد ساعات العمل والتعويضات اسوة بالعمال اليهود ، والمطالب الوطنية ذات الدلالات السياسية المتمثلة في النضال ضد البطالة والصرف من العمل والذي يصب مباشرة في مسيرة النضال ضد التهويد ومصادرة العمل بعد مصادرة الأرض من قبل المؤسسات الصهيونية . وكان على القوة العاملة العربية خوض الصراع المستمر من أجل الحصول على هذه المطالب بنوعيها الأمر الذي كان يعني ، في كثير من الأحيان خوض الصراع ضد العمال اليهود أيضا ممثلين بتنظيمهم النقابي ، الهستدروت .